المناطق الحرّة: المفهوم والدّور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشـر

Free zones: the concept and role in attracting foreign direct investment

عبد الكريم محمودي*

مخبر تسيير المؤسسات، جامعة سيدي بلعباس–الجزائر

m.karim2822@gmail.com

لخضر زيـدان

مخبر تسيير المؤسسات، جامعة سيدي بلعباس–الجزائر

zidanlakhdar80@gmail.com

تاريخ الاستلام: **2025/04/13** تاريخ القبول للنشر: **2025/05/26** تاريخ النشر: **2025/06/04**

ملخص:

تعد المناطق الحرّة آلية استراتيجية فعالة تعتمدها الدّول لتعزيز التجارة ودفع عجلة الإنتاج وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير المناطق الحرّة على تحسين الأداء الاقتصادي في الوطن الأم من خلال زيادة الإنتاج واستقطاب الاستثمارات خاصة في الدّول التي تملك شساعة في المساحة وبنية تحتية قوية، ووفرة رؤوس الأموال التي بدورها تعزز تدفقها من الخارج بعد عملية الاستثمار، وقد أظهر البحث أنّ هذه المناطق توفر بيئة تنظيمية وامتيازات ضريبية تشجع على إقامة مشاريع صناعية وخدماتية، تسهم في جذب الشركات المتعددة الجنسيات وتوسيع الأنشطة الصناعية، كما تبين أنّ هذه المناطق يمكن لها أن تنجح إذا وقع تكاملا اقتصاديا بينها وبين الاقتصاد الوطني والتشريعات القانونية التي تضبط وتنظم العمليات التجارية والاقتصادية، فالمناطق الحرّة تعتبر محفز لتعزيز الاستثمار الأجنبي واستقطابه.

الكلمات المفتاحية: المناطق، الحرّة، الاقتصاد، الاستقطاب، الاستثمار.

تصنيفات JEL: E26 ، D92.

Abstract :

Free zones are considered an effective economic strategy that many countries rely on to support development, stimulate production, and attract foreign direct investment. This article explores how free zones can contribute to improving economic performance in the home country, especially in nations that possess large land areas, strong infrastructure, and available capital—factors that help encourage further foreign investment after initial projects are launched. The study finds that free zones create a favorable environment with regulatory flexibility and tax benefits, which support the launch of industrial and service-based projects. These features make them attractive to multinational corporations and help expand industrial activity. The article also emphasizes that for free zones to succeed, they must be economically integrated with the national economy and supported by clear, effective legislation that governs trade and investment. In conclusion, free zones are viewed as a vital mechanism for boosting and attracting foreign investment.

Keywords: free, zones, economy, attraction, investment.

Jel Classification Codes: E26 ، D92.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

شهد العالم في الوقت المعاصر وتيرة العولمة بصورة متسارعة حيث لوحظ ظهور تنافس قوى حول استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، واستجابة لهذا برزت المناطق الحرة كآلية مبتكرة لإعادة تشكيل الجغرافيا الاستثمارية للكثير من الدّول قصد تطوير مستوى اقتصاداتها، فأضحت هذه المناطق بكل ما تملكه من امتيازات ضريبية وتسهيلات إدارية فضاء جاذبا للشركات العابرة للحدود من أجل تنشيط البنية الإنتاجية الوطنية وتحريك عجلة التنمية وتحفيز الإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي ككل.

1.1. إشكالية البحث:

رغم ماتقدمه المناطق الحرة من وعود مغرية إلا أنّ تحقيق فعاليتها في تطوير الإنتاج الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يظل مرهون بعوامل مؤسساتية قصد بلوغها النّجاح الاقتصادي، من هنا يمكن صياغة الإشكالية كمايلي: ما مدى فعالية المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2.1. فرضيات البحث:

- المناطق الحرة تحسن مناخ الاستثمار وتزيد من تنافسية الاقتصاد الوطني.
- تسهم المناطق الحرة في تحسين بيئة الأعمال مما يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تختلف نتائج المناطق الحرة باختلاف النماذج التطبيقية والظروف المؤسساتية المحيطة بها.

3.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها تقديم قراءة فيما يخص مساهمة المناطق الحرة في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، خصوصا في ظل توجه دول العالم الثالث إلى تحقيق التنمية المستدامة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية هذا ما يجعل من الضروري تحليل أثر هذه المناطق بجدية من أجل بلوغ سياسات أكثر فاعلية.

4.1. أهداف البحث:

- تحليل مفهوم وأسس المناطق الحرة الاقتصادية.
- دراسة مدى مساهمة المناطق الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بلورة توصيات عملية لتعزيز فعالية المناطق الحرة وتحسين أدائها الاقتصادي.

5.1. منهجية البحث:

يتبنى البحث مقاربة تحليلية تجمع بين المنهج الوصفي لتأطير المفاهيم والنماذج، والمنهج التحليلي لتقييم النتائج الاقتصادية للمناطق الحرة عبر دراسة حالات واقعية وتجارب دولية، واستخلاص نتائج وتقديم مقترحات عملية.

2. تعريف المناطق الحرة:

تعرف على أنها: " مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من مصلحة الجمارك حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق أو المراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات."(عاشور، 2014، صفحة 3)

فالمناطق الحرة هي فضاءات جغرافية داخل الدولة، تنشأ بموجب تشريعات خاصة وتمنح فيها امتيازات جمركية وضريبية وتنظيمية، تهدف إلى تيسير الأنشطة الاقتصادية مثل الاستثمار والتصنيع، التصدير وإعادة التصدير، وتعتبر هذه المناطق منفصلة جزئيا عن المنظومة الجمركية الوطنية، تستخدمها الدّول لتحفيز النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. مميزات المناطق الحرّة الصناعية:

تتميز المناطق الحرة بجملة من المميزات التي تتمحور حول محدودية الجغرافيا والعزل الجمركي، إلى جانب تعظيم قيمة الصادرات بكل وسيلة وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكي يخدم الإنتاج والتصدير من خلال المنافسة في الأسواق العالمية ويمكن تفصيل هذه المميزات كما يلي:

1.3. المنطقة الحرّة المعزولة جمركيا عن باقي إقليم الدّولة:

حيث تسعى الدّولة المضيفة بتخصيص المساحة الاقتصادية الحرّة أو الخاصة بجدران أو مداخل تتحكم إلى حد بعيد في عمليات الدّخول والخروج للمناطق الحرّة، حيث تعامل الرّقعة الجغرافية المُقامة عليها المناطق الحرة كأنّها مساحة تقع خارج رقعة الدولة المضيفة أو إقليمها، فيتم التّعامل مع البضائع الواردة من مختلف المناطق، كمعاملة التي يتم استيراده من خارج الدّولة المضيفة، وكذلك فيما يخص الصادرات فإنّها تعامل من داخل الدّولة المضيفة كمعاملة الصادرات للدّول الأخرى.(الحرازي، 2007، صفحة 31)

2.3. المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرّة:

دائما تختار الدّولة التي تسعى إلى الاستثمار في المناطق الحرة إلى تحديد رقعة جغرافية خاصة بدقة وتدرس فيها التنبؤات المستقبلية القريبة والبعيدة لهذا الاستثمار، ومدى نجاحه وتوسعه في المستقبل، فلكي يتم تخصيص هذه المنطقة الحرة لابد أن تخضع إلى دراسات متعدّدة من كل الجوانب المختلفة منها:

- موقع المنطقة ومساحتها.
- مناخ هذه المنطقة.

إلا أنّ هذه المناطق عادة ما تكون قريبة من الموانئ البحرية أو الجوية، قصد تسهيل عملية التواصل والاحتكاك بين الدّول لتنمية العمليات الاقتصادية، وأحيانا تتواجد في المناطق النائية التي تحتوي على كثافة سكانية قليلة.(الحرازي، 2007، الصفحات 31-32)

3.3. نوعية النّشاط والغرض:

تمتاز الحرّة بأنّها تعمل على تنشيط العمليات التّجارية العابرة للحدود، بحيث أصبحت تسهم في عمليات مختلفة مثل التّخزين والتصنيع البسيط والثقيل، ومختلف الخدمات، لكي تسهم في أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالنسبة للدّول النامية السائرة في طريق النّمو.(أوسرير، 2003، صفحة 41)

4.3. الإعفاء من الضرائب:

حيث تقوم الدّول المضيفة بتطبيق قوانين خاصة تخالف القوانين المعمول بها محليا أو جهويا، مثل الإعفاء الضريبي وإسقاط بعض قوانين الجمركة بهدف تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحقيق الإنتاج والفائض في الصادرات، والاستثمار في رأس المال البشري الأجنبي الذي يتمتع بالخبرة والكفاءة، أي نقل الخبرات العالمية إلى اليد العاملة المحلية.

5.3. العالمية:

يقصد بها أنّ المناطق الحرة تتفتح على مجالات الاستثمار الخارجي العالمي، ولا تشغل عملها محليا أو جهويا فقط فهدفها تحقيق الصادرات بالتركيز على الاستثمار ككل استثمار أجنبي مباشر أو محلي، مع أنّ هذه الدّول التي تستثمر في المناطق الحرة لا تهتم بجنسية المستثمر أو جنسية رؤوس الأموال من طرف المتعاملين الاقتصاديين، فهي تملك مجال كبير وعالمي لنشاطها.(زوينة، 1997، صفحة 26)

6.3. المساواة:

ويقصد بها أنّ كل المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين ينتمون لقوانين البلد المضيف، كما أنّ لهم نفس الحقوق والواجبات، فهم جميعهم يتلقون نفس المعاملة ونفس التحفيزات.

7.3. رفع القيود البيروقراطية:

بمعنى أن المشاكل الإدارية تكون غائبة وتتسم بالمعاملات الإدارية داخل المناطق الحرة بسرعة وبساطة ومرونة وتسهيلات كبيرة، وهذا من أجل محاربة كل العراقيل التي قد تصيب استثمارات المناطق الحرّة، لأنّ فساد الإدارة يؤثر سلبا على كل النشاطات الاقتصادية فنجاح التسيير والإدارة سيؤدي حتما إلى نجاح المؤسسات الاستثمارية.(IFId، 1993، صفحة 07)

4. نشأة وتطوّر المناطق الحرة:

ترجع فكرة الحرة إلى زمن قديم يزيد عن ألفي عام في صورة موانئ حرة، أي أنها ليست وليدة اليوم، وإنما لها تاريخ يقارب **20 قرن**، لكن ما يلاحظ أنّها تطورت مع مرور الزّمن ولم تبق على حالها كما في القديم، حيث مورست المناطق الحرة في ظل الإمبراطورية الرّومانية في جزيرة **" ديلوس"** التي تعتبر أول منطقة في العالم، حيث نشأت في 166 قبل الميلاد.(pactif، 1991، صفحة 01)

أي عملت على وضع حد للهيمنة التي كانت لجزيرة **" رودوس"** على البحر الأبيض المتوسط التي تتميز بموقع استراتيجي متميز، مما أدى بها إلى استغلالها في نظام تجاري خاص عن طريق خفض الضرائب والرّسوم التي عملت على تطور التجارة الدّولية ونالت مركزا مشهورا في التجارة العالمية. ومع منتصف القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو وتنتشر بسرعة في القارة الأوربية، وبعد الحرب العالمية الثانية في هذا الزمن على شكل مراكز خاصة بالتخزين وإعادة التصدير.(أوسرير، 2003، صفحة 40)

وتعتبر المنطقة الحرّة **شانون (Shanoun)** الموجودة في الناحية الغربية لدولة **إرلندا** هي أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات، والتي أنشأت عام 1959، ثم تلتها في أزمنة متتابعة إقامة مناطق حرّة في **بورتوكو** عام 1962، وفي **الهند** عام 1965، و**تايوان** والفيليبين والدومينيك والمكسيك... إلخ.(عاشور، 2014، الصفحات 4-5)

في ظل هذا التزايد والانتشار الهائل في عدد المناطق الحرة فقد وصل عددها عالميا في الفترة الزمنية (1998/1970) ما يزيد عن 176 منطقة حرة على اختلاف أنواعها وأنشطتها، كما يشير تقرير منظمة العمل الدّولية حول التوظيف في العالم، حيث وصل عدد المناطق الحرّة عام 2022 إلى 300 منطقة.(عاشور، 2014، الصفحات 4-5)

وفيما يخص المناطق الحرة في **شانون (Shanon)** بإيرلندا فإنها انطلقت سنة 1959 في تغيير هدف نشاط هذه المناطق من الطابع التجاري المعتاد نحو الطابع الصناعي الذي يتمثل في الاستثمارات في المشاريع الصناعية، التي تحوّل المواد الأولية إلى سلع منتجة قابلة للاستهلاك المباشر وغير المباشر، وهذه المشاريع لها قدرة كافية لاحتواء عدد كبير من اليد العاملة ومن المتعاملين الاقتصاديين التي تهدف إلى تعظيم صادرات الدّولة إلى العالم الخارجي، وفي سنوات الستينات والسبعينات، ظهرت مجموعة من الدّول في الاستثمار في تجسيد مشروع فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية لأجل تفعيل قطاع مصدر متطوّر، ومن بين المناطق الحرة التي ظهرت في هذه الفترة ما يلي: باتان BATAAN الفيليبين، ماسان MASAN، واليابان ليباس BAYAN LEPASماليزيا وهناك بعض الدّول التي استثمرت في المناطق الحرة بإنشائها لأجل النشاط التّجاري والصناعي مثل المناطق الحرّة في مصر.(أوسرير، 2003، صفحة 40)

وفي الجدول الآتي نبين مدى تطوّر المناطق الاقتصادية الحرّة خلال مختلف الحقب الزمنية المتعاقبة والدّول التي كانت تنظمها:(الحرازي، 2007، صفحة 29)

الجدول 01: تطور استخدام المناطق الحرة عبر الزمن

المصطلح	المستعملون الرئيسيون له وأوّل تاريخ بدأ استخدامه
منطقة التجارة الحرة	استخدم هذا المصطلح منذ القرن19 واستخدمته منظمة العمل الدولية
منطقة التجارة الخارجية	عرف في أمريكا سنة 1934، حيث صدرها قانون مناطق التجارة الخارجية واستخدمه بعض الفقهاء، منهم (R.S.Tman) عام 1956 و(w.Dymsza) عام 1964، وهذا هو المصطلح السائد في الهند سنة 1983.
المنطقة الحرة الصناعية	إيرلندا عام 1970 منظمة (UNIDO) عام 1971 ليبيريا سنة 1985.
منطقة الباب المفتوح	المكسيك عام 1970
منطقة معالجة الصادرات غير خاضعة للضريبة	كوريا الجنوبية 1970
المنطقة الحرة	منظمة (UNTCTAD) عام 1973، الإمارات العربية المتحدة سنة 1983.
المنطقة الحرة لمعالجة الصادرات	منظمة (UNIDO) عام 1976، منظمة (UNTCTAD) سنة 1983
منطقة الإنتاج الحرة	معهد stemberg سنة 1977
المنطقة الاقتصادية الخاصة	الفليبين عام 1977، جامعة هارفارد عام 1977، المنظمة العالمية للمناطق الحرة عام 1978، منظمة (UNIDO) عام 1979، ماليزيا عام 1980 باكستان عام 1980، سنغافورة 1982، منظمة (UNCTC) عام 1982 منظمة العمل الدّولية 1983.
منطقة حرة غير خاضعة للضريبة	الصين عام 1979
منطقة الترويج للاستثمار	سيريلانكا عام 1981
المنطقة الاقتصادية الحرة	استخدمه بعض الفقهاء منهم: (D.B.Diamond) عام 1980، ومعهد تمويل التنمية للمغرب العربي سنة 1993.
منطقة معالجة الصادرات	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1984
منطقة التصدير الحرّة	كوريا الجنوبية سنة 1983
منطقة معالجة الصادرات الصناعية	استخدمه بعض الفقهاء منهم (P.Ruan) سنة 1983

المصدر: محمّد علي عوض الحرازي، الدّور الاقتصادي للمناطق الحرّة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان بيروت، 2007، ص29.

ومن خلالنا لتحليل هذا الجدول يتبين لنا أنّ المناطق الحرة عبر الزمن أخذت عدة مصطلحات وفي دول مختلفة وأنّ مصطلحاتها غير متناقضة، بقدر ما بينهما من تشابه بحيث أنّ كل دولة تطلق عليها تسمية من خلال الزاوية التي نظرت إليها لكن كل هذه المصطلحات تشترك في حرية هذه المناطق وتقديم الإضافة فيما يخص الصادرات الصناعية وعدم خضوعها للضرائب والصعوبات الإدارية من حيث الإدارة والتسيير، وأنّ مفهوم المناطق الحرة واسع جدا، ولا يمكن حصره في مجال ضيق لما له من أهمية قصوى لجلب القيمة المضافة، ودفع عجلة الاستثمار والتصدير إلى الأمام، والجدول 02 الآتي يوضح التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة لسنة 2008.

الجدول02: التوزيع الجغرافي للمناطق الحرّة لسنة 2008

المنطقة	عدد الدول التي لديها نظام المناطق الحرة	عدد المناطق الحرة حسب المناطق	نسبة عدد المناطق على مجموع المناطق (بالمئة)
أمريكا الجنوبية	8	120	6.91
أمريكا الوسطى	7	101	5.82
جزر الأنتيل	10	80	4.61
أمريكا الشمالية	2	258	14.87
أوروبا الغربية	13	41	2.36
أوروبا الوسطى	16	64	3.68
بلدان الاتحاد السوفياتي سابقا وآسيا الوسطى	6	64	3.68
بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط	10	91	5.24
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمحيط الهندي	33	108	6.22
الجزر العربية والخليج الفارسي	07	49	2.82
آسيا الجنوبية	05	341	19.65
آسيا الشرقية	13	415	23.97
أوقيانوسيا	03	02	0.11
المجموع	133	1735	100

Source : François bost. .(2011) les zones franches sont elle utiles au développement ? .n=04. Novembre: Secret du club de sahel et de l'Ouest (CSA/OCDE(, enjeu ouest Africains.p27.

يلاحظ من الجدول السابق أنّ المناطق الحرّة شهدت انتشارا واسعا، ولم ينحصر في قارة محدّدة بل تعدى هذا الانتشار عدد من القارات، وما يفسر هذا هو القيمة الاقتصادية لهذه المنطقة فهي ترجع بالقيمة المضافة والتصدير للدولة المضيفة أو الدولة الأجنبية التي تسعى إلى تعظيم الاستثمارات المباشرة وفق استراتيجية محكمة للاقتصاد الكلي المحلي الذي يسهم في التنمية الاقتصادية الوطنية وتنمية الدّول النامية السائرة في طريق النّمو.

1.4. أنواع المناطق الحرّة:

تتنوع المناطق الحرة إلى عدة أنواع منها:

2.4. المناطق الحرّة التجارية:

يعتبر هذا النوع من المناطق الحرة هو الأقدم من حيث النشأة التاريخية، لأنه كان مرتبطا بالتجارة التي لها جذور طويلة في التاريخ، ويتمثل نشاطها من خلال استيراد السلع والمنتجات من الخارج أو من الداخل ثم يتم بعهدها تخزينها، وبيعها في الزمن اللاحق، وهذا بعد إجراء عمليات إضافية عليها مثل التغليف والتعبئة، ثم يتم تصديرها حسب الحاجة سواء إلى الخارج أو بيعها داخليا، ويعرفها البنك العالمي بأنّها:

هي: " مساحة أو موقع محدد غالبا يتواجد داخل أو بالقرب من ميناء أو مطار، حيث أنّ المبادلات التجارية مع العالم الخارجي مرخصة وبدون قيود، فالبضائع يمكن لها أن تدخل المنطقة دون أن تطبق عليها حقوق الجمارك، ويمكن أن تخزن لفترة متغيرة وعند الحاجة يعاد تخزينها، وفي حالة دخول السلع من المنطقة الحرة إلى داخل البلد المضيف فإنّها تخضع للحقوق والرّسوم الجمركية المعمول بها."(.AYADI، 2009، صفحة 09)

ومن بين العمليات التي تتم في المنطقة الحرّة التّجارية:(محمودي، 2002، الصفحات 46-47)

- **التّخزين:** بحيث يتم الاحتفاظ بالسلع التي تم استيرادها من خارج الدّولة أو داخلها لزمن معين دون أن تخضع لرسوم جمركية أو ضرائب.
- **الفحص:** هنا عندما يتم استلام السلع المستوردة تأتي مرحلة بعد هذه هي عملية فحص هذه السلع أي هل تحتوي على المواصفات المطلوبة أو فيها غش أو سليمة، ولا تخضع لدفع الرسوم الجمركية.
- **التّحويل:** ويقصد بها أنّ السلعة المستوردة في بعض الأحيان تخضع لعمليات جديدة أو عمليات إضافية منها إعادة تعبئتها، تغليفها فرزها ولكن دون أن تمس جوهر السلعة.
- **التّصدير:** يقصد هنا بأنّ السلع المستوردة وبعد إجراء عمليات إضافية عليها وتحويلها أنّها في الأخير تكون موجهة للتصدير، سواء الدّخول إلى الأسواق العالمية، أو الدّخول بها إلى الأسواق المحلية، لكنها تخضع لنفس الإجراءات التي تعامل بها السلع عندما تستورد من الخارج.

3.4. المناطق الاقتصادية الخاصة:

هي عبارة عن مناطق جغرافية محددة داخل الدّولة تمنح وضعا قانونيا وتنظيما خاصا يختلف يختلف عن بقية الإقليم الوطني ، أي مدن أو مقاطعات متكاملة تحتوي على الخواص الاعتيادية للمجتمع لكن تختلف عن المناطق الحرة في وجود اللامركزية الإدارية التي تسهم في اتخاذ قرارات الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة خارج نطاق الدّولة، وبهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي.(AYADI، دت، صفحة 9)وقد أنشئت العديد من الدّول مناطق اقتصادية خاصة ويمكن ذكر منها كما يلي:(تقرير، 2023، صفحة 06)

- المنطقة الاقتصادية الخاصة في الصين: حيث تضم العديد من المناطق أهمها: **(شنتشن)** وتقع هذه المنطقة في جنوب الصين وتعد من أكبر المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم تتمتع المنطقة بالعديد من الامتيازات الاقتصادية، مما جعلها مركزا رئيسيا للتصنيع والتجارة والاستثمار، كذلك المناطق الاقتصادية الخاصة في: قوافغتشو وشنغهاي.
- المناطق الاقتصادية الخاصة في دبي، حيث تضم دبي أكثر من 30 منطقة حرة تستهدف العديد من القطاعات مثل المنطقة الحرة **بجبل علي** والمنطقة الحرّة بمطار دبي ومركز دبي للسلع وغيرها.
- المنطقة الاقتصادية الخاصة في سنغافورة.
- المنطقة الاقتصادية الخاصة كاوشيونغ في تايوان.
- المنطقة الاقتصادية الخاصة بوسان في كوريا الجنوبية.
- المنطقة الاقتصادية الخاصة دلهي في الهند.
- المنطقة الاقتصادية الخاصة ريودي جانيرو في البرازيل.
- المنطقة الاقتصادية الخاصة بوينس آيرس في الأرجنتين.

4.4. المناطق الحرة الصناعية:

يقصد بهذه المناطق التي تهتم بالصناعة ولو كانت بسيطة، تحدث هذه الصناعة حول السلع المستوردة من التغيرات التي تطرأ عليها كعمليات التحويل والتجميع والتكرير، ثم يعاد تصديرها بعد كل هذه العمليات الصناعية.

5.4. المناطق المشتركة الصناعية والتجارية:

هذه المناطق من أحدث المناطق الحرة لأنّها بمزاولة نشاطين النشاط الصناعي والنشاط التجاري، لكنها تتطلب رقعة جغرافية واسعة تستغل للأنشطة التي تتطلب نوعا من هذا الاتساع، هذه أنواع المناطق الحرة من حيث طبيعة النشاط، لكن هناك أنواع أخرى تتميز من حيث هدفها، ومن حيث موقعها والمساحة التي تتربع عليها، ويمكن توضيح هذه الأنواع طبقا لكل هدف وفق الجدول 03 المبين أدناه: (عاشور، 2014، الصفحات 4-5)

الجدول 03: أنواع المناطـق الحرّة

من حيث الهدف	من حيث الموقع والمساحة	من حيث طبيعة النشاط
1.المناطق الحرة بالموانئ البحرية. 2.المناطق الحرة بالموانئ الجوية. 3.مناطق التجارة الحرّة. 4.مناطق الاستثمار (مناطق المؤسسات). 5. المناطق المصرفية الحرة. 6. المناطق الصناعية العلمية. 7. مناطق التصدير الصناعية الحرة. 8. مناطق التخزين-الإيداع الجمركي. 9.مناطق التجارة العابرة. 10. المناطق الحرة العامة. 11.المناطق الحرة الخاصة. 12.المدن الحرة 13. النقط الحرة 14. مناطق التجارة الخارجية 15. المناطق الحرة للتأمينات	1.المناطق الحرة الخاصة: تكون مقصورة على مشاريع ذات أغراض تخزين صناعية أو أي عمليات أخرى. 2.المناطق الحرة العامة وتضم ما يلي: * المناطق الحرة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية، الجوية، والمنافذ البرية. * المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها. *المناطق الحرة التي تقام داخل الوطن. * المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها.	1. المناطق الحرة الصناعية 2. المناطق الحرة التجارية 3. المناطق المشتركة (الصناعية والتجارية)

المصدر: بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد، 2019، ص87. نقلا عن: مرزيق عاشور: دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، 2014، ص4و5.

يلاحظ من تحليلنا لهذا الجدول أنّ المناطق الحرّة واسعة النفوذ حيث تتنوع إلى كثيرة ما يقارب 15 نوعا من حيث الهدف، وإلى أنواع كثيرة من حيث الموقع والمساحة لكنها أقل من ناحية الهدف، أما من حيث طبيعة نشاطها فإنّها تتفرع إلى المناطق الصناعية والتجاريّة والمشتركة بينهما، وتهدف من إقامة هذه المناطق إلى التنمية الاقتصادية وجلب المؤسسات المستقطبة.

فهذه المناطق الحرّة رغم كثرة أنواعها واختلاف مصطلحاتها فإنها تشترك في الهدف المتوخى وهو جلب الاستثمار الأجنبي وتفعيل الإنتاج وتطوير التصدير، وتحقيق العملة الصعبة من خلال النّمو الاقتصادي والدخول في مجال الأسواق الدّولية وغيرها من الأهداف الأخرى فمثلا نجد التسميات المختلفة للمناطق الحرة الصينية كما يوضحه الجدول04.

الجدول 04: التسميات المختلفة للمناطق الحرة الصينية

التصنيف الوطني الصيني	تصنيف المكتب الدّولي للعمل
المنطقة الاقتصادية الخاصة Zone de économique spéciale ZES	منطقة اقتصادية خاصة
منطقة التطوير التكنولوجي والاقتصادي Zone de développement technologique et économique ZDTE	مناطق المؤسسات
منطقة التطوير الصناعي العائلي التكنولوجي Zone de développement industriel familial technologique ZDTE مناطق التعاون الاقتصادي الحدودي Zone de coopération économique frontalières ZCEF	مناطق المؤسسات
مناطق حرة/ مستودع لوجستي Parc logistique pl/ Zone Franche ZF مناطق حرة للتصدير Zone Franche d'exploration ZFE مستودع صناع/ منطقة استثمارات Zone d'investissement ZI/parc Industriel PI	مناطق صناعية/ مناطق حرة تجارية Zones industrielles/zones Libre commerciales

المصدر: شاشوة حميد، المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للانتعاش الاقتصادي الجزائري، مقال علمي، جامعة امحمّد بوقرة، بومرداس الجزائر، ص 13.

6.4. المناطق الاقتصادية الحدودية:

يقصد بها المناطق التي يتم إنشاؤها بغرض استغلال الميزات النسبية والعمل على قرب مناطق الأسواق الخارجية وتشجيع العلاقات التبادلية وتعزيز التجارة الخارجية عبر حدود الدّول، فهي في حدود الدّول لكي تحتك بغيرها من دول الجوار.(الحليم،، 2022، صفحة 45)

7.4. المناطق الاقتصادية العابرة للحدود:

ويقصد بها المناطق التي تنشأ وتعبر حدود الوطن جغرافيا، بحيث يمكن استغلال دمج دولتين أو أكثر لتحقيق التعاون الإقليمي والنشاط الاقتصادي، يعني تعمل عمل يشبه عمل الشركات المتعددة الجنسيات، وتصنف هذه المناطق تحت اسم المناطق الاقتصادية الخاصة الدّولية. (الحليم،، 2022، صفحة 45)

ورغم اختلاف المناطق الاقتصادية الخاصة من حيث الشكل والوظيفة، والأنشطة الاقتصادية الخاصة المستهدفة والسوق المستهدفة أيضا، فإنّ المناطق الاقتصادية الخاصة متنوعة، أي لها أنواع كثيرة ومن الصعب أن نصنفها إلى فئات معيّنة وحصرها، كون هذه المناطق ليست لها مواصفات موحدة يتم تطبيقها في جميع أنحاء العالم، لكن العامل الوحيد الذي يميزها هو احتوائها على تنظيم خاص ونظام حوافز يختلف عن بقية الاقتصاد. (الحليم،، 2022، صفحة 45)

5. عوامل نجاح المناطق الحرّة:

1.5. التسهيلات المخططة للمناطق الحرّة:

إنّ الاستثمار في مختلف الأنشطة على مستوى المناطق الحرة تعتمد اعتماداامباشرا ومقصودا على الإعفاء من الرسوم الجمركية، والضرائب والحث على البعد على كل أنواع التعقيدات والصعوبات خاصة الإدارية، وهذه الأخيرة أصبحت تنخر تسيير المشاريع الكبرى في العالم.

لهذا كانت هذه عاملا محفزا ومشجع لاستقطاب المستثمرين بشغف للاستثمار في الدّولة المضيفة، لأنّ في منظورها تجد كل الإعانات والتعزيزات قصد النجاح على أكمل وجه للمشاريع الاستثمارية، وبالتالي ترجع بالعائد لكل من الدّولة الأجنبية والدّولة المضيفة عنما تدخل السلع المنتجة الأسواق المحلية والعالمية وفرض نفسها في جلب العملات النقدية الأجنبيّة، خاصة الرائدة منها في الأسواق العالمية النقدية كالدولار واليورو.

وقد تتنوع إلى أنواع كثيرة هذه التحفيزات منها التحفيزات التي تدخل حيز الصناعة وعملياتها المختلفة، وتحفيزات أخرى تتمثل في الإعفاءات التي تدخل مجال الفندقة، وكذلك التعزيزات في نطاق الأنشطة الزراعية من خلال إسقاط الإعفاءات التي تمس الاستيراد على بعض المنتجات الزراعية التي تستعمل في الزراعة كمواد أساسية.

2.5. الاختيار الدقيق للمنطقة الحرة:

إنّ اختيار موقع المنطقة الحرة ليس أمرا سهلا كما يعتقده البعض، بل هي عملية أساسية ودقيقة، ويتحقق نجاح المناطق الحرة على مدى اختيار موقعها، فإذا كان الموقع الاستراتيجي مناسبا للمشاريع الاستثمارية تنجح هذه المنطقة في أداء دورها الاستثماري، أما إذا كان الاختيار عشوائي غير مدروس فإنّ نتائجه السلبية، تظهر في المردود الاستثماري بدون شك ولهذا اختيار موقع المنطقة الحرّة لابد أن يكون من قبل خبراء ذوي كفاءة سواء كانوا محليين من خبراء الدّولة المضيفة، أو يمكن للدولة المضيفة أن تستقطب خبراء من الدّول الأجانب خاصة منها الصناعية التي لها تجارب في هذا المجال.

لأجل جلب الخبرة واختيار موقع المناطق الحرة بشكل سليم وناجح، خاصة الدّول التي تملك شساعة في المساحة ولها حرية كبيرة في اختيار الموقع الأفضل لهذه المناطق الحرة مثل الجزائر في قارة افريقيا، وبعض الدّول في أمريكا، فالخطأ الذي يمكن أن تقع فيه مثل هذه الدّول في تحديد موقع المنطقة الحرة هو اختيارها لمواقع وترك مواقع أفضل منها بكثير، ولكي يتم تحديد أفضل موقع للمنطقة الحرة وجب على المتخصصين في هذا المجال أن يتبعوا عدة مراحل مهمة نمثلها في الخطاطة الآتية:

أولا: دراسة موقع المنطقة الحرة:

الشكل 01: مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة

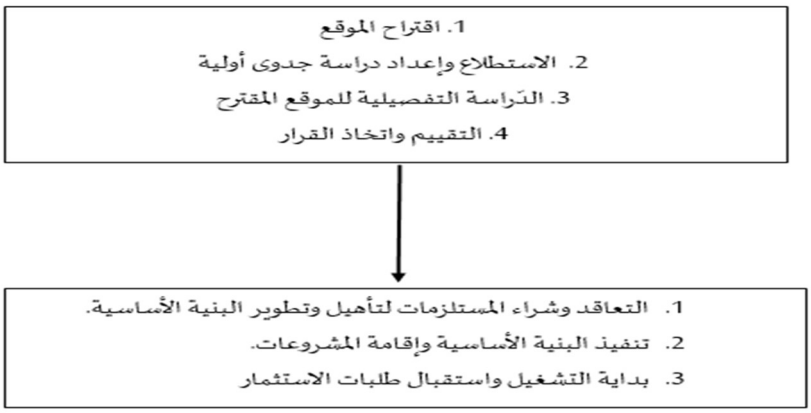

المصدر: أسعد حمود سلطان السعدون، مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرّة، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة وإدارة المناطق الحرّة، جامعة الدّول العربية، القاهرة، مصر، يومي 14 و15 ماي 2006. ص03.

ثانيا:

- إنشاء البنية الأساسية للمنطقة الحرة؛
- دراسة فنية وهندسية.

ومن خلال تحليلنا لهذا الشكل **01** يتضح لنا أنّ عملية تحديد موقع المنطقة الحرة تتم وفق مرحلتين أساسيتين، وهما بدورهما يتفرعان إلى عدة خطوات أساسية ومنظمة ومرتبة ترتيبا مهما.

فالمرحلة الأولى تتمثل في دراسة موقع المنطقة الحرة ويكون هذا من خلال اقتراح الموقع المناسب خاصة في الدّول التي لها وفرة كبيرة في المناطق المؤهلة، هنا يجب أن يكون التمييز بدقة وليس عشوائيا، ثم تأتي خطوة أخرى هي استطلاع واستظهار دراسات أولية لهذه المنطقة من حيث الطبيعة المناخية، التضاريس، علاقتها بموضوع الزلازل والبراكين، ومنسوب المياه في باطنها، وكل الدّراسات التي تخص الطبيعة الجغرافية لهذه المنطقة، ثم الخطوة الثالثة يتم فيها حصر دراسات دقيقة أكثر من المرحلة السابقة جغرافيا للموقع المقترح، بعدها من خلال الدّراسات السابقة لكل مميزات المنطقة المقترحة، يتم تقييم هذه المنطقة واتخاذ قرار أخير في قبول أو رفض هذه المنطقة مع تبيان الأدلة والأسباب التي تبرهن هذا القرار.

أما المرحلة الثانية تتمثل في إنشاء البنية الأساسية للمنطقة الحرة ودراستها فنيا وهندسيا، في هذه المرحلة، وتندرج خلال هذه المرحلة على الحصول على ترخيص قانوني لملكية الأراضي وإعداد تصميم محكم لها. ثم بعد ذلك التعاقد وشراء المستلزمات اللازمة لتطوير وتأهيل البنية الأساسية لهذا الموقع، وهذه المستلزمات قد يمكن شراؤها محليا أو أجنبيا بالعملة الصعبة تبعا لنوعية المستلزمات.

ثم تأتي مرحلة البدء في تنفيذ المشروعات وإقامتها وإشهارها والخطوة الأخيرة، بعد كل هذا هي إعلان بداية التشغيل وجاهزية هذه المواقع والمشروعات وإعلانها في مواقع الإعلام الدّولية، حتى تذاع على أكبر قدر ممكن، والشروع في عملية استقبال طلبات الاستثمار خاصة منها الأجنبي المباشر، لأنّ الهدف الأساس من كل هذا هو تقديم الإضافة في الإنتاج لغرض التصدير ودفع عجلة التنمية في المبادلات التجارية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.5. إسقاط الضرائب والقيود الجمركية:

إنّ من السياسات المعتمدة في الكثير من البلدان التي لها تجارب ناجحة في مجال المناطق الحرة هي إسقاطها للضرائب الجمركية، وهذا الفعل أسهم بشكل كبير إلى جانب التسهيلات الإدارية، وإمكانية منح حرية التصرف في الدخل الخاص بالأرباح، وعوائد الشركات والمبيعات في المناطق الحرة والخاصة.

4.5. تحديد الهدف من المنطقة الحرّة:

لابد للمستثمر في المنطقة الحرة وضع أهداف رئيسة وبدقة عن طريق دراسة جادة تسعى هذه المنطقة إلى تحقيقها ومن خلال وضع آليات وخطوات تتناسب وقدرات الدّولة المضيفة والسياسات الاقتصادية التي تجمعها بينها وبين الدّول الأجنبية المستثمرة.

5.5. المقوّمات البشرية:

فيشترط للمناطق الحرة والاستثمار في رأس المال البشري المتطور علميا وتكنولوجيا وتشجيعه بكل الوسائل على العمل والإنتاج، والعمل على رسكلة وتعزيز قدراته لاسيما احتكاكه بالخبرات البشرية العالمية المتقدمة في هذا المجال من حيث البراعة والمهارة والمرونة، فنجاح أي مشروع يرجع بالدرجة الأولى إلى اليد العاملة ومدى كفاءتها وجاهزيتها للعمل والعكس بالعكس، ولهذا نجد الدّول النامية عن طريق الهجرة خاصة الأدمغة الماهرة ثم توفر لهم كل متطلباتهم للبقاء طول حياتهم في الدّول الصناعية لكي تستثمر فيهم، وتبقى هذه الدّول هي المستفيد الأول من هذه الأدمغة، فاليد العاملة الماهرة والناجحة في الزمن المعاصر هي التي تقترن في تطورها بالتقانة التكنولوجية المعاصرة والذكاء الاصطناعي(فطيمة، 2011، صفحة 77)

6.5. المقوّمات الاقتصاديّة:

تتمثل هذه المقومات التي تعمل على نجاح المنطقة الحرة الاستقرار الاقتصادي ويقصد به أنّ هذه الدّولة لها وفرة معتبرة من الموارد الأساسية التي تتضمن لسكانها عيش كريم ومحترم وصحي، ولا يتحقق هذا إلا إذا كان معدل التضخم السائد في البلد منخفض، والأجر الشهري للعامل يكفل الاحتياجات الخاصة به، ولو بنسبة مقبولة وحماية العمال والرعاية الاجتماعية، ووفرة النقل، يعني كل هذه العوامل إذا تحققت في أي بلد سيتحقق من وراءها الاستقرار الاقتصادي الذي يجذب بشكل واضح الاستثمار الأجنبي والمحلي.

لأن الاستقرار الاقتصادي إذا كان متدهورا في أي بلد مثل ضعف القدرة الشرائية وانعدام الرّعاية الاجتماعية وكثرة الحروب، والخلافات والنزاعات داخل الدّولة وانعدام أو ضعف الأمن يستحيل أن تنجح هذه الدّول في استغلال مناطق حرة وخاصة حتى وأن كانت تحتوي على أفضل المناطق وأوسع المساحات الاقتصادية.(فتوح، 2019، الصفحات 343-344)

7.5. المقوّمات السياسية والأمنية:

لا يمكن لأي اقتصاد في أي دولة إذا بني على سياسة مهترئة، فالمشروع الاقتصادي قبل ما كان اقتصادي كان مشروع سياسي، فالقرارات التي تنشد إنشاء أي منطقة اقتصادية حرّة هي تطبيق لقرار سياسي وإرادة سياسية، ولهذا يجب أن يحدث توافق في المصالح الاقتصادية والسياسية بين الدّول المضيفة، والدّول التي استقطبت للاستثمارات الأجنبية، فنجاح أي اقتصاد لابد أن ينطلق من ركيزة سياسية سليمة وصحيحة، إلى جانب وفرة الأمن الذي هو أساس تطور الدّول والشعوب والاقتصاد والسياسة. (فتوح، 2019، الصفحات 343-344)

8.5. المقوّمات التشريعية والقانونية:

تعتبر القوانين التشريعية من أهم الخطوات التي تسهم في نجاح المنطقة الحرة وتجذب الاستثمار الأجنبي، فهي الأساس لخلق مناطق حرة اقتصادية ولهذا يشترط في المشرّع لهذه القوانين أن يكون على دراية تامة بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكي يشرع قوانين مدروسة ومحكمة على المدى البعيد والقريب والمتوسط، وأن تتميز بالشمولية والمرونة والشفافية. (فتوح، 2019، الصفحات 343-344)

9.5. نقل التكنولوجيا:

يقصد بها نقل التقانة التكنولوجية المعاصرة من الدّول الاستثمارية الأجنبية إلى الدّول المضيفة من عوامل نجاح المناطق الخاصة، فهذه المناطق الحرّة تستثمر في رأس المال البشري وكذلك في التكنولوجيا، هذا الاستثمار له قدرة في تحسين ميزان المدفوعات، وتحقيق قيمة مضافة في التنمية الشاملة وفي النمو الاقتصادي الشامل، كذلك من خلال خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وخلق أسواق جديدة ومنافسة.

10.5. اختيار وتحديد الأنشطة المسموحة:

من مداخل نجاح المناطق الحرّة هي حصر المنطقة الحرّة في البداية ثم بعد ذلك تحديد الأنشطة المسموح بها في مجال الاستثمار، وكذلك مجموع الأنشطة الممنوعة لأسباب مدروسة كذلك، فلا يمكن للمنطقة الحرّة أن تستثمر في أي نشاط إلا إذا كان مسموحا به منذ البداية.(السعدون، دت، الصفحات 8-9)

11.5. الاستفادة من تجارب المنطقة الحرة القائمة:

عندما تقبل أي دولة على وضع استراتيجية وإنشاء منطقة حرة جديدة يجب على القائمين عليها أن تدرس تجارب المناطق الحرّة المشابهة لها، وكيفية الاستثمار فيها ومدى نجاحها في الدول الصناعية التي لها تجربة ناجحة في هذا المجال وهذا من أجل

أخذ فكرة واسعة حول الاستثمار فيها وكيفية نجاحها، وكذلك من أجل خلق مزايا وتسهيلات للمنطقة الحرة القائمة التي تتميز بها، وتكون تملك إضافة نوعية في الاستثمار مقارنة بالمناطق الحرة التي سبقتها خاصة في الدّول المجاورة التي من الممكن فتح مبادلات تجارية بينها في الزمان المستقبل.(السعدون، دت، الصفحات 8-9)

12.5. الاستعداد لإدارة الأزمات:

يمكن للمناطق الحرة من خلال استثمارها وانتاجها ودخولها المنافس للأسواق المحلية والعالمية أن يكون لها نصيب من الاستعداد للكوارث التي قد تحدث في أي بلد فجأة مثل: الزلازل والبراكين والفيضانات أو أحداث سياسية التي تشير إلى الوقائع والتطورات التي تحدث في السياق السياسي وتؤثر على الأنظمة الحكومية، وعلى السياسات العامة وعلى العلاقات بين الدّول مثل: الاحتجاجات الشعبية والحراك الشعبي، الانقلابات العسكرية كالذي وقع في مصر عام 2013، والإصلاحات الحكومية وكذلك الانتخابات العامة مثل الرئاسية والبرلمانية.(السعدون، دت، الصفحات 8-9) ومن الركائز الأخرى التي تسهم في نجاح المناطق الاقتصادية الحرّة ما يلي:(الاستثمار، 1949، صفحة 18)

- وفرة دراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع الاقتصادية التي يراد الاستثمار فيها.
- تفعيل الدعم بين المؤسسات الصناعية ذات الطابع الوطني المحلي مع الصناعات الموجودة في المناطق الحرة، وخلق روابط قوية بينها من أجل الدّعم المشترك والاستفادة المشتركة.
- الاهتمام بالجانب التجاري والتسويقي من خلال اتخاذ أفضل أساليب التسويق والترويج للمنتوجات الصناعية للمنطقة الحرة.
- العمل على توفير نظام أحسن لجلب المعلومات للمستثمرين والبحث عن الفرص الاستثمارية في عالم التجارة للمناطق الحرة.
- إنشاء الرؤية والخطة المستقبلية لتطوير عمل المنطقة الحرّة.
- خلق التعاون والتبادل بين المناطق الحرة في بلد معين والمناطق الأخرى المجاورة في بلدان أخرى خاصة الحدودية، بغرض التكامل والتعاون وليس بغرض المنافسة، بل من أجل التحفيز والتشجيع والتكتل، خاصة في مجموعة الدّول السائرة في طريق النمو التي تتطلب هذا النوع من التعاون.
- اختيار مساحات أرضية تناسب الاستثمار في المناطق الحرّة والخاصة في الزمان الحاضر والتي تسمح لها بالتوسع والتمدد في الزمان المستقبل، خاصة عندما تزدهر هذه المناطق الحرة في الإنتاج والتصدير، لأنّ المناطق الحرة والخاصة وكغيرها من المشاريع الاقتصادية كلما نجحت وتطوّرت، توسع نفوذها وانتشارها في مختلف الأماكن داخل الدّولة.(جواد، 2011، الصفحات 13-14)

6. معوّقات الاستثمار في المناطق الحرّة:

إنّ الاستثمار المعاصر في المناطق الحرة يشهد إقبالا كبيرا في الكثير من الدّول خاصة الدّول النامية أو بلدان العالم الثالث قصد تحسين الاستثمار الأجنبي والوطني وذلك نظرا لكل التسهيلات، والامتيازات التي تقدمها الدّولة لاستقطاب المستثمرين لأجل خلق العائد لكن رغم هذا هناك بعض المعوّقات التي تقف وراء الاستثمار في المناطق الحرّة يمكن ذكرها كما يلي:

1.6. المعوّقات الاقتصادية:

وتتمثل في النقاط الآتية:(بونقاب، دت، صفحة 06)

- عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية للدّولة المستثمرة المضيفة وكيفية معاملتها مع المناطق الحرة وربطها بالاستثمار الحالي والمستقبلي.

- عدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في الدّولة المضيفة، والذي يظهر مثلا في: عجز الموازنة العامة للدّولة وتذبذب سعر الصرف أحيانا بالصعود وأحيانا بالنزول تبعا للظروف الاقتصادية العامة.
- ضعف الصناعات الوسيطية والتي نقصد بها عملية تحويل إنتاج سلعة إلى سلع أخرى التي تسمى بالصناعة التحويلية، التي تساعد في صناعة المشاريع العاملة في المناطق الحرّة بسبب ضعف التمويل لها، لأنّ هذه المشاريع تتطلب أموالا كثيرة في بعض الحالات.
- ضعف عملية الترويج للمنطقة الحرّة في بعض الحالات يؤثر سلبا على عملية استقطاب المستثمرين من الخارج، والتقليل من وفرة المعلومات اللازمة لتزويد المنطقة الحرة.

2.6. المعوّقات المتعلقة باليد العاملة:

وتتمثل في الضغوطات والاحتجاجات التي تخضع لها المناطق الحرة من قبل نقابات العمال، مثل الإضرابات الدّورية المبالغ فيها أحيانا، فهذه الصعوبات تؤثر سلبا على تعزيز العمليات الإنتاجية وتطويرها وتخلق فوضى ويأس داخل محيط العمل.(علي، 2023، صفحة 354)

3.6. المعوّقات الخارجية:(علي، 2023، صفحة 354)

هذه الصعوبات تنتج عن العالم الخارجي وما يحدث فيه وبالتالي قد يكون له تأثير على المناطق الاقتصادية الحرة ويمكن تلخيص هذه الصعوبات فيما يلي:

- التكتلات الاقتصادية مثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وانعكاساها في بعض معاملاتها على السلع المنتجة في المناطق الاقتصادية الحرة التي تستضيفها بعض دول هذه التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدّولة كبلد المنشأ.
- تشجيع وتعزيز بعض الدّول لبعض المنتوجات الصناعية المتشابهة بالمناطق الحرّة وهذا يحصل من خلال المنافسة غير العادلة.

4.6. المعوّقات الإدارية والتنظيمية:

تتمثل في غياب علم متخصص في المناطق الاقتصادية الحرّة، ويرجع هذا المشكل إلى النّقص الموجود في أغلب الدّول في الكفاءات الإدارية، لأنّ تسيير وإدارة المناطق الحرّة يتطلب نوع من الخصوصية تختلف عن إدارة وتسيير المناطق الاقتصادية العادية، إلى جانب الفساد الذي قد يلحق بالإدارة، ويمكن تلخيص بعض المعوّقات الإدارية والتنظيمية فيما يلي: (بونقاب، دت، صفحة 07)

- تنوع الجهات المسؤولة عن الاستثمار وازدواجية الاختصاصات فيما بينها وغياب توفر الشباك الوحيد.
- انتشار البيروقراطية الإدارية وما ينتج عنها من إجراءات التعقيد وضياع وقت المستثمر وعرقلته، فيما يخص المشروع الذي يستثمر فيه، فنقتل فيه الرغبة والتحفيز ونزرع فيه الفشل الذي قد يؤدي به إلى الانسحاب من ممارسة استثماره في المنطقة الحرّة.
- الفساد الإداري وأحيانا يصيب العمال في المؤسسات الحكومية، فيؤدي إلى فقر فيما يخص عنصري النزاهة والأمانة، لأنّ أي مؤسسة اقتصادية أو جهات حكومية إذا غابت فيها النزاهة والأمانة تفسد لا محالة.
- غياب روح الأخوّة والاتحاد في مجموعة واحدة لدى الهيئة الإدارية التي تُسيّر وتدير المنطقة الحرة، هذا إلى جانب غياب التنسيق والتفاهم فيما بينهم، كل هذه الأسباب تؤثر سلبا على مستوى الخدمات والإنجازات التي تدير الهيئة المنظمة للمستثمرين، وينتج عن كل هذا نفور المستثمر الأجنبي من هذه المنطقة، ويتحول حتما إلى البحث عن مناطق حرة أخرى توفر له كل مستلزمات الاستثمار الذي يرجع بالعائد لكل طرف سواء البلد المضيف أو البلد الأجنبي.

5.6. ضعف البنى الأساسية:

قد تفتقر بعض المناطق الحرّة إلى عدد كبير من البنى الأساسية الضرورية التي تعمل على استمرار وتطوّر المشروع وجذب الاستثمارات إليها، هذا إلى جانب الضعف الذي قد يصيب طاقة التمويل المخصصة للمناطق الحرّة لكي تنهض بقوّة في إنتاجها ويكون نتيجة انخفاض حصيلة إيراداتها، فضلا على أنها تعد من مؤسسات التمويل الذاتي، أي أنّ المنطقة الحرة عندما تزدهر في العملية الإنتاجية تصبح فيما بعد تمول نفسها بنفسها، أي تحقق الاكتفاء المالي بعد نجاحها وتطورها.(جواد، 2011، صفحة 32)

6.6. المعوّقات التشريعية والقضائية:

تتمثل هذه المعوّقات في عدم مواكبة وملاءمة القوانين والتشريعات المعمول بها في المنطقة الحرّة، والتطوّرات الاقتصادية العالمية، فهذه الفجوة قد تحدث فجوة أخرى تترجم في إنتاج هذه المناطق الحرّة، بالإضافة إلى بعض التحديات التي نجملها فيما يلي:(شهرزاد، 2019، صفحة 91)

- تعدد وتنوع القوانين والتشريعات المنظمة لتحقيق الاستثمار في المناطق الحرة فيما يخص الإنتاج والتصدير.
- التغيير والتعديل الدّائم للقوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرّة، سواء من داخلها أو من الخارج، وهذا المشكل يجعل المستثمر الأجنبي في قلق وتوتر دائمين على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة.

فالبلد المنظم أو المضيف لابد عليه أن يواجهه أغلب المعوّقات التي قد تعترضه، أي أنه يعمل على الاستجابة الدائمة لدوافع المستثمر الأجنبي وكذلك الاستجابة الدائمة لدوافعه أي البلد المضيف، وبهذا يمكن ضمان استمرار نجاح وتطور وتعزيز الاستثمار الأجنبي في المنطقة الحرة، ويمكن توضيح أهمية الدوافع التي تكلمنا عليها في الجدول 05 الآتي:

الجدول05: مصفوفة مناظرة بين دو افع المستثمر الأجنبي ودو افع الدول المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع البلد المضيف
1.البحث عن أسواق جديدة	1. توظيف عوامل الإنتاج المحلية
2. الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والمزايا الممنوحة	2.المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية
3. الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدّول المضيفة	3.الحصول على التكنولوجيا المتقدمة
4. استغلال المواد الخام المتاحة في الدّول المضيفة	4. إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات
5.استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا	5. الاحتكاك بالكفاءة الأجنبية
6. التخلص من التكنولوجيا المتقدمة	6.تحسين المركز التنافسي للبلد
7. اعتبارات استراتيجية أخرى	7. تحقيق تقدم اقتصادي

المصدر: فريد النّجار، الاستثمار الدّولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص36.

7.6. المعوّقات السياسية:

إنّ غياب الاستقرار السياسي وما ينتج عنه من اضطرابات وتوترات داخل الدّولة وغياب الأمن الذي ينتج عن هذه الاضطرابات، يؤدي إلى زيادة حجم المخاطر التي تصيب الاستثمارات في هذه الدّولة، وخلق فوضى وقلق دائم لدى المستثمر فمعناه كل هذه الظروف السياسية السيئة تؤدي إلى انسحاب المستثمر الأجنبي والمحلي، وتوجهها نحو الخارج أين يتمتع بالأمن والسلام، وكذلك النزاعات الدينية والتطرف والعرقية، فهي كذلك تخلق الفوضى لدى المستثمر، فكل هذه العوامل تعكس الفشل الذريع لاقتصاد الدولة ككل، فتطوّر اقتصاد أي دولة بكل أبعاده ينطلق من أرضية الاستقرار السياسي ووفرة الأمن في البلد، وإذا غاب الاستقرار السياسي يغيب بعده الاستقرار الاقتصادي، ثم بعد هذا يغيب استقرار الاستثمار فيها.

7. دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **التوجه نحو الرقمنة والحوكمة الذكية:** تسعى بعض الدّول إلى رقمنة إجراءات الاستثمار داخل المناطق الحرة، مما يسهم في تسريع الموافقات بين المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل البيروقراطية. وتسهيل العمليات الاقتصادية.
- **تشجيع الابتكار والتنمية المستدامة:** تركز بعض المناطق الحرة على تعزيز الاستدامة والابتكار، كون أنّ هناك علاقة وطيدة ومستدامة بين الإبتكار والتنمية المستدامة ومزجها بالتكنولوجيات المعاصرة في مجال الطاقة الشمسية وغيرها من الطاقات المتجددة.
- **تفعيل التكامل الإقليمي التخصص القطاعي:** تتبنى بعض الدول استراتيجيات تركز على التخصص القطاعي والتكامل الإقليمي .على سبيل المثال، تسعى الجزائر إلى التركيز على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية.
- **الاهتمام بالتنمية البشرية والتوطين:** تولي بعض المناطق الحرة اهتمامًا خاصًا بتطوير الكوادر البشرية المحلية، حيث توفر فرص تدريبية وتوظيفية للمواطنين . والتركيزعلى أهمية تمكين الكوادر االاقتصادية وتعزيز مشاركتها في القطاع الخاص ضمن المناطق الحرة.
- **تشجيع الشراكات الاستراتيجية والتكامل بين دول العالم:** تسعى بعض الدول إلى بناء شراكات استراتيجية مع دول أخرى لتعزيز الاستثمارات المشتركةمما يعزز التكامل الاقتصادي بين البلدان، بناءً على هذه الاتجاهات، يتضح أن المناطق الحرة في عام 2025 أصبحت أكثر تطورًا وابتكارًا، حيث تدمج بين التكنولوجيا، الاستدامة، والتخصص القطاعي، مما يجعلها بيئات أعمال جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

8. تحليل النتائج:

يمكن أن نعتبر المناطق الحرة بيئة تجارية خصبة ومهيأة لاستقطاب الاستثمارات وفتح علاقات تجارية واقتصادية للبلد المضيف مع الدّول الأخرى، فهي تصنع تأثيرا مزدوجا على كل من الإنتاج والاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية رفع حجم الإنتاج الناتج عن السياسات المتمثلة في التسهيلات الإدارية والجمركية والضريبية، وخفض التكاليف بقدر ما يمكن، مما يساعد على جذب مستمر للمستثمر الأجنبي، ومن ناحية أخرى عملية استقطاب المستثمر الأجنبي دائما تركز على البيئة المستقرة للأعمال والتكاليف المنخفضة والقوانين المرنة التي توفرها المنطقة الحرة.

❖ **اختبار الفرضيات:**

- **الفرضية 1:** من خلال الإشارة إلى الدّول التي أنشأت المناطق الحرّة وسياستها من خلال الإعفاءات الضريبية وتبسيط الإجراءاتوحماية المستثمر تبين أن هذه المناطق تُحسن مناخ الاستثمار، ومنه تحقق هذه الفرضية.
- **الفرضية 2:** من خلال تزايد انتشار المناطق الحرّة في مستوى العالم وخاصة في العالم الثالث وتحقيق نجاحات أثبتت فعاليتها في جذب الاستثمار الأجنبي. ومنه تحقق هذه الفرضية.
- **الفرضية 3:** تختلف المناطق الحرّة تبعا للموقع الجغرافي والقوانين المحلية والاستقرار السياسي لكل بلد، فكل هذه الظروف تميز بين منطقة حرة وأخرى وقد تعمل على نجاح أو فشل النموذج المطبق، ومنه تحقق هذه الفرضية.

9.خاتمة:

تعتبر المناطق الحرة في الزمن المعاصر استراتيجية مهمة تسعى أغلب دول العالم لتجسيدها على أرض الواقع وهي من مواضيع الساعة، كونها تعزز الإنتاج الوطني وتجذب الاستثمار الأجنبي بفضل السياسات المتخذة من حيث التسهيلات الضريبية والإجراءات الإدارية المناسبة، وقد أثبتت التجارب في هذا الميدان أنّ نجاح هذه المناطق الحره مرهون بمدى تكاملها مع الاقتصاد المحلي وفعالية القوانين والتشريعات المنظمة، وكل هذا لأجل الدخول في الأسواق العالمية من خلال توسيع قاعدة الزبائن وتنويع مصادر الدخل، والاستفادة من المزايا التنافسية وتعزيز العلامة التجارية ونقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة. واستغلال الفائض الإنتاجي، ورغم المعوّقات التي تعترض تطبيقها فإنه يمكن التغلب عليها في حالة التسيير المحكم لهذه المناطق.

❖ **التوصيات:**

- الاهتمام بالصناعات ذات القيمة المضافة العالية.
- اعتماد حوافز استثمارية مدروسة ومتوازنة.
- تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية.
- تطوير الإطار القانوني لجذب الاستثمار الأجنبي.
- ربط المناطق الحرة بالاقتصاد الوطني لتحقيق التكامل.

10. قائمة المراجع:

1. أسعد حمود سلطان السعدون. (دت). مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرّة، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة وإدارة المناطق الحرّة.
2. بن علال بلقاسم،، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد. (2019). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)..مجلة نور للدراسات الاقتصادية، ديسمبر2019. المجلد05 العدد02.
3. تقرير(2023). رقم 123- يناير 2023- ملتقى أسبار، إحدى مبادرات أسبار، المناطق الاقتصادية الخاصة.
4. زوينة ريال (1997/1996). المناطق الحرّة والتنمية (حالة المناطق الحرة للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر). الجزائر: مذكرة ماجستير علوم اقتصادية ، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.
5. عبد القادر أحمد حفيظ برهام باعمر، إبراهيم فتوح. (2019) ، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان. الجزائر: دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد03 العدد03.
6. عبد الوهاب جودة الحايس، أسماء محمود عبد الغفار عبد الحليم،. (2022). المناطق الاقتصادية الخاص، المفهوم والتجارب . الجزائر: مجلة علوم اللسان والمجتمع، المجلد 11، العدد 02.
7. علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد، (2011). الاستثمار في المناطق الحرّة في العراق (الفرص والتحديات). وزارة المالية الدائرة الاقتصادية.
8. غربي طارق، مصطفاوي علي. (2023). المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، 2023، الجزائر. الجزائر: مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، مارس.
9. لبعل فطيمة. (2011). المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية،. الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر.بسكرة. الجزائر.
10. لحسن علاوي، مختار بونقاب. (دت). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة حالة مدينة خليفة الحرّة، أبوظبي.
11. محمّد علي حوض الحرازي. (2007). الدّور الاقتصادي للمناطق الحرّة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة،. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقي، بيروت.
12. مراد محمودي. (2002). النّظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة،. .: دار الكتاب الحديث.

13. مرزيق عاشور. (2014). دور المنطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقليمية، تجارب مختارة. الملتقى الوطني: أفاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر. كلية الاقتصاد.جامعة أدرار. الجزائر.2019/10/29.

14. منور أوسرير. (2003). دراسة نظرية عن المناطق الحرّة (مشروع منطقة بلارة)، 2003. بلاة. الجزائر: مجلة الباحث، عدد:02.

15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (1949). المناطق الحرة العربيّة،. الكويت.

16. François bost. .(2011) les zones franches sont elle utiles au développement ? .. n=04. Novembre: Secret du club de sahel et de l'Ouest (CSA/OCDE(, enjeu ouest Africains .

17. IFId. (1993) présentation générale des zones franches : الجزائر Journées d'études. Alger.16 et 17 october.

18. United Nations economic and commission for Asia and the pactif. (1991) Free trade zone and port Hinderland Development. Newyork. USA.2005.P05.France:Edition karthala . paris.

19. Walid AYADI. (دت) les zones franches en Afrique du nord dans le secteur du textile.

20. Walid AYADI. .(2009) les zones franches en Afrique du nord dans le secteur du textile.) Impacts commerciaux et juridiques), Mémoire presente comme exigence partielle de la maitrise en droit international, Universitè du Québec a Montreal.canada.